مدى فعالية حوكمة الشركات في الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية

في الشركات العائلية في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

THE EFFECTIVENESS OF CORPORATE GOVERNANCE IN ADHERING TO BUSINESS ETHICS AND SOCIAL RESPONSIBILITY IN FAMILY BUSINESSES TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT DIMENSIONS - A STATISTICAL READING OF ALGERIA EXPERIENCE IN THE FIELD OF GOVERNANCE AND BUSINESS ETHICS DURING THE PERIOD 2005/2020 -

سعيداني محمد السعيد *، لعبيدي مهاوات ** أحمد بكاي ***

Received date: 20/ 09/2018, Accepted date: 13/ 11/2018, online publication date: 02/ 01/2018

الملخص

استهدفت الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في الشركات العائلية بالجزائر، ولبيان العلاقة تم تحليل جوانب التأثير ضمن 07 مجالات أساسية: حماية مساهمي الأقلية، السلوكات الأخلاقية لإدارات الشركات، قوة المعايير المحاسبية والتدقيق، كفاءة الممارسات الإدارية، الفساد الإداري والمالي، سهولة الاقتراض، كفاءة سوق السلع الوطنية، وذلك استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 24 لدراسة العلاقات الارتباطية وإستخلاص العلاقات الديناميكية طويلة الأجل، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في خمسة جوانب أساسية: حماية مساهمي الأقلية، السلوكات الأخلاقية لإدارات الشركات، قوة المعايير المحاسبية والتدقيق، كفاءة الممارسات الإدارية، كفاءة سوق السلع الوطنية، مع عدم وجود أي علاقة بين حوكمة الشركات والفساد الإداري والمالي وسهولة الاقتراض، وهو ما يؤدي بنا إلى القول بوجود علاقة توازنية ديناميكية في الأجل الطويل بين الحوكمة المؤسسية وأخلاقيات الأعمال في الشركات العائلية بالجزائر، وعليه توصي الدراسة بإجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية المؤسسية واسعة النطاق إذا ما أريد تحقيق أي فعالية حوكمية أو مؤسسية مستقبلاً.

* saidanimouha@gmail.com، أستاذ محاضر "ب"، جامعة غرداية، الجزائر.

** Labidi_mehaouat39000@yahoo.fr، أستاذ محاضر "أ"، جامعة الوادي، الجزائر.

*** BEKKAYEAHMED@GMAIL.COM، باحث دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ أخلاقيات الأعمال؛ المسؤولية الاجتماعية؛ التنمية المستدامة؛ الشركات العائلية؛ الجزائر.

ABSTRACT

The study aimed at revealing the nature of the relationship between corporate governance and business ethics in family businesses in Algeria. In order to clarify the relationship, the aspects of impact were analyzed in 07 key areas: Protection of minority shareholders' interests PMSI, Ethical behavior of firms EBF, Strength of auditing and reporting standards SARS, Efficiency enhancers EE, Ethics and corruption CORR, Ease of access to loans EAL, Goods market efficiency GME, Using the statistical program SPSS 24 to study associative relationships and derive long-term dynamic relationships, the results showed a long-term balance between corporate governance and broader ethics. In five key aspects: Protection of minority shareholders' interests PMSI, Ethical behavior of firms EBF, Strength of auditing and reporting standards SARS, Efficiency enhancers EE, Goods market efficiency GME, with no relationship between corporate governance and Ethics and corruption CORR, Ease of access to loans EAL, This leads us to say that there is a long-term dynamic balance between institutional governance and business ethics in family businesses in Algeria. The study therefore recommends further structural institutional reforms if any future governance or institutional effectiveness is to be achieved.

Keywords: corporate governance; business ethics; social responsibility; sustainable development; family businesses; Algeria.

JEL Code: G34, M14, Q01.

Citation: Saidani, M, S., Mehaouat, L., Bekkaye, A. (2018). madaa faealiat hawkimat alsharikat fi al'iiltizam bi'akhlaqiat al'aemal walmaswuwliat al'ijtmaceut fi alsharikat aleayiliat fi sabil tahqiq 'abead altanmiat almustadama [The effectiveness of corporate governance in adhering to business ethics and social responsibility in family businesses to achieve sustainable development dimensions - A statistical reading of Algeria experience in the field of governance and business ethics during the period 2005/2020-]. *Journal of Finance and Corporate Governance*, Vol., 2, No. 2: pp. 104 – 136. (Dec 2018); ISSN: 2602-5655.

المقدمة

لقد إرتفع الحديث عن دوافع الحراك الدولي نحو حوكمة الشركات منذ ظهورها بالولايات المتحدة سنة 1970 م بدرجة غير طبيعية، وربما كانت زيادة الإستثمار الدولي، النمو الإقتصادي العالمي، كفاءة الأسواق المالية، إرتفاع حالات الفساد والغش والإختلاس المالي، سرعة إنتشار الأزمات

والإنهيارات المالية بفعل الترابط الهيكلي للاقتصاديات والأسواق الدولية، العولمة، .. إلخ أكثر هذه الدوافع، إلا أن النتيجة التي يتفق عليها الجميع وهي الأهم في اعتقاد الكثيرين إرتفاع القيمة الكلية للحوكمة المؤسسية على الساحة الدولية والوطنية، وتزداد حدة هذا الإهتمام والنقاش أكثر في حال التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة بإعتباره أسلوب للحياة قائم على تامين الحياة الإنسانية والبيئية بمحاربة الفقر والبطالة والآفات الإجتماعية وتحسين رفاهية المجتمع وحماية البيئة والموارد الطبيعية بتقليل التلوث والإستهلاك المفرط لها.

إن تبني مفهوم حوكمة الشركات في سياق التنمية المستدامة إنما هو حديث في أساسه عن الأطر الأخلاقية التي تشغل ضمنها منظمات الأعمال لإستغلال الموارد البيئية ضمن قيود التدويل والمنافسة والبقاء للأقوى والأصلح، وضمن هذا السياق تأتي حوكمة الشركات كمبادئ لتنظيم المنافسة الشريفة وتعزيز الممارسات الإدارية الأخلاقية وتقليل المخاطر والممارسات الإنتهازية في قطاع الأعمال وحماية المصالح والحقوق لكل صاحب مصلحة داخلياً كان أم خارجياً، والوفاء بالمسؤوليات الإجتماعية للشركات بإعتبارها فرداً من أفراد المجتمع له بحقوق وعليه واجبات، ومن جانبه يعتبر Olivier Berthod، 2012 Brian R. Cheffins، 2017 Henri Fortin حوكمة الشركات أسلوب إستراتيجي للمنافسة والتسيير والإدارة والمشاركة وحماية الحقوق والحريات عن طريق الإلتزام بقواعدها كدستور عمل يتم التقيد به عند إنجاز وتنفيذ الأنشطة والمهام الإستراتيجية والتنفيذية، وبالتالي فإنها تشكل حسب إعتقادهم مرحلة متقدمة من مراحل تطور المدخل الأخلاقي في النظرية الإدارية والمناجيرية الذي يُعنى بالبحث في تأثيرات العوامل الأخلاقية والنفسية السلوكية عند ممارسة الأعمال وتنفيذ المهام وإصدار الأحكام وقيام المسؤولين. فحوكمة الشركات من وجهة النظر هذه عبارة عن دليل أخلاقي لأساليب التسيير والإدارة وتولية المهام القائمة على مفاهيم مجردة كالعدالة والمساواة والحق والظلم والخطأ التي هي مفاهيم شخصية وغير محددة يصعب في كثير من الأحيان وضع تعريفات موحدة، جامعة مانعة لها بشكل عام، وتبعاً لهذا السياق نحاول بإهتمام بالغ دراسة علاقة حوكمة الشركات بأخلاقيات الأعمال في الشركات العائلية كأحد آليات تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم حوكمة الشركات في الإلتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية في الشركات العائلية بالجزائر في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟ وبعبارة إحصائية: هل هناك أي علاقة إحصائية يمكن تمثيلها بين حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية للشركات العائلية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2020؟

فرضية الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها:

تساهم حوكمة الشركات بفعالية في الالتزام والنهوض بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية بالجزائر لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة؟ وبعبارة إحصائية: هناك علاقة إحصائية ذات تأثير هام بين حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2020 .

أهمية وأهداف الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية تطبيق حوكمة الشركات في منظمات الأعمال باعتبارها رهان لتنافسيتها وبقائها وإستمراريتها، لذلك تهدف الدراسة في إطار الأدبيات النظرية والتطبيقية إلى تحقيق ما يلي: (1) إبراز الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات في المنظمات وتبني أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، (2) واقع حوكمة الشركات العائلية في الجزائر وتقييم دورها في التنمية المستدامة، (3) التعرف على أهم التحديات التي تواجه حوكمة الشركات العائلية وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الجزائر، (4) تقديم جملة من النتائج والتوصيات للنهوض بحوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية الجزائرية.

منهجية الدراسة

لوفاء بأهداف البحث ومتطلباته تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في مناقشة وتحليل الأفكار والآراء والنظريات المطروحة بالإعتماد على ما توفر من أدبيات نظرية لبناء الإطار الفكري والمفاهيمي للبحث ومناقشة المفاهيم، وإستخدام المنهج الإحصائي القياسي في إثبات ونفي النماذج الإحصائية وإستخلاص ما يمكن من إستنتاجات لبناء توصيات موضوعية وعملية لصالح الشركات العائلية في الجزائر.

1- الإطار النظري للدراسة: دور حوكمة الشركات في تعزيز أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية

1-1 مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها

لفظ الحوكمة هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Governance، وقد أعربها مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات إلى أنه يقصد بها "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وتم تقديم عدة مرادفات لها كالحاكمية، الحكومة، الحكم الراشد أو الصالح، ويطلق على إصطلاح Corporate Governance بحوكمة الشركات، (هوام، برايس، و فروم، 2009) وفي الحقيقة لم تتفق الكتابات على مفهوم واحد

موحد لها لكن يمكن ذكر أهم ما جاء في تعاريفها كما يلي: "مجموعة الآليات والقوانين والنظم والقرارات والإجراءات التي تحقق التوازن بين أطراف المصالح داخل وخارج المؤسسة التي تعاني من التضارب في مصالحها، فهي النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها، فهي مجموعة العلاقات لإدارة الشركة بمشاركة الجميع" (تيجاني، 2013، صفحة 6)، وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "مجموعة العلاقات ما بين القائمين على الشركة من مجلس الإدارة وحملة الأسهم والعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة"، (هيدوب و زعيم، 2013) وكذلك: "النظام الذي تدار وتراقب به الشركات ومجالس الإدارة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، إن مسؤولية مجلس الإدارة تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة"، (تيجاني و العايب، 2009) تجمع التعاريف السابقة على الخصائص التالية: (1) الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، (2) الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، (3) الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل، (4) المساءلة: أي إمكانية تقييم أعمال مجلس الإدارة بكل شفافية وأمانة، (5) المسؤولية: أي وجود مسؤولية حقيقية وليست صورية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة، (6) العدالة: أي يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات ذات المصلحة في الشركة، (7) المسؤولية الإجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد، وقد تبنت هذه الخصائص شركة Truth للإستشارات المالية والإقتصادية، ومن جانبه يؤكد John.Colley، Jacqueline.L. George.M. Logan، Doyle في مقالهم المعنون بـ "ما هي حوكمة الشركات What is corporate governance" على الخصائص: (1) وجود مجلس إدارة يتمتع بالفعالية في صياغة وتوجيه القرارات وتأييد مسؤولياته بأمانة، (2) رئيس تنفيذي مؤهل يتم إختياره من قبل مجلس الإدارة وتفوض له السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة، (3) تنفيذ القرارات التي يتم إصدارها من قبل الرئيس التنفيذي في إطار التشاور والموافقة من مجلس الإدارة، (4) نموذج عمل جيد يتم إختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة وموافقة مجلس الإدارة، (5) توفير محيط ملائم يتسم بالإفصاح والشفافية حول أداء الشركة و وضعها المالي والتشغيلي لجمهور المساهمين والمجتمع المالي (بن ساسي و بن عزوز ، 2013).

الشكل (01): خصائص حوكمة الشركات

المصدر: (مخفي و فداوي، 2013)

2-1 مبادئها وآلياتها

لقد تبنت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD مبادئ حوكمة الشركات Corporate Governance Principles سنة 1999 م والتي تم تعديلها سنة 2004 م كما يلي: (1) تأسيس الإطار العام والفعال لحوكمة الشركات: يهدف هذا الإطار إلى تعزيز شفافية الشركة وكفاءتها وأن يكون متناسباً مع الإطار القانوني والتنظيمي للشركة بغرض تحديد وتقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، (2) المحافظة على حقوق المساهمين: وتشمل حقوق نقل الملكية وإختيار مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح ومراجعة التقارير المالية والمشاركة الفعالة في إجتماعات الجمعية العامة، (3) معاملة المساهمين بإنصاف وعدالة: وتعني المساواة بين المساهمين داخل كل فئة وضمان حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة وحماية مساهمي الأقلية من الإتجار بالمعلومات الداخلية وعمليات الإندماج والتكتل، (4) تفعيل دور أصحاب المصالح: لضمان حقوقهم القانونية وحصولهم على المعلومات الضرورية والشفافة، (5) الإفصاح والشفافية: وتشمل الإفصاح عن التقارير المالية وتقارير التسيير وتقارير مدقي الحسابات وغيرها، (6) مسؤوليات مجلس الإدارة: وتضم: إختيار وتقدير مكافآت الموظفين التنفيذيين الرئيسيين وكيفيات إختيارهم، ضبط ومراقبة التناقض في المصالح والمسؤوليات، التأكد من نزاهة النظم التسييرية، الإشراف على مدى فعالية ممارسات الحوكمة (العربي، نمر، و جعيدي ، 2013)، في حين نصت معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية سنة 1999 م والمعدلة سنة 2005 م ثم في 2006 م تحت تسمية " Enhancing Corporate Governance For Banking Organization" على المبادئ التالية: (1) قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة، (2) إستراتيجية معدة جيداً يمكن بموجبها قياس نجاحها الكلي، (3) التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز إتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للصلاحيات، (4) وضع آليات التعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات، (5) توفير نظام للضبط والرقابة

الداخلية يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر تتناسب والسلطات والمسؤوليات، (6) مراقبة مراكز الخطر التي تتضارب فيها مصالح أصحاب المصلحة، (7) الحوافز المالية والإدارية المقدمة للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة سواء في شكل تعويضات أو منح أو علاوات أو ترفقات، بينما نصت مؤسسة التمويل الدولية IFC سنة 2003 م على المبادئ:

(1) الممارسات المقبولة للحكم الجيد، (2) خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد، (3) إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد، (4) القيادة، في حين تم تقسيم آلياتها إلى: (بن عمار، 2013) (1) الآليات الرقابية الداخلية وتشمل: مجلس الإدارة: الذي يعتبر الأداة الأولى لحماية الشركة من خلال وضع الإستراتيجيات وفق متطلبات الفرص والتهديدات التي تخلفها بيئة الشركة؛ لجنة المراجعة الداخلية: وهي لجنة مشكلة من قبل مجلس الإدارة تتمثل مهامها الأساسية في حسن سير العمل ومراجعة السياسات الإدارية للتأكد من سيرها في طريقها المرسوم ضمن الخطة العامة، فمهامها تشمل: مراجعة التقارير المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها، التوصية بتعيين وإعفاء المدقق الخارجي، مناقشة نطاق وأولويات التدقيق والإتفاق عليها تحت مراقبة مجلس الإدارة، مناقشة أي تحفظات في تقرير المراجعة الخارجي أو خاصة بنظام الرقابة الداخلية، الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية، القيام بتنفيذ مختلف المهام التي يقرها مجلس الإدارة؛ لجنة الأجور والمكافآت: وهي لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتشمل مهامها وضع سياسات لإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري وتقديمها لمجلس الإدارة للموافقة عليها؛ لجنة التعيينات: وهي لجنة متخصصة في تعيين وإختيار أعضاء مجلس الإدارة حسب شروط الخبرة والتأهيل و...؛ (2) الآليات الرقابية الخارجية وتضم: (يحيوي، 2013) المراجعة الخارجية: حيث تعتبر أحد أهم الوسائل التي تضمن جودة المعلومة المالية والمحاسبية المنشورة في القوائم المالية وبالتالي حماية الأطراف الخارجية من عدم تماثل المعلومات وحالات الغش؛ التشريعات والقوانين (خميلى و شوكال، 2009)؛

الشكل (02): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات

المصدر: (تيجاني، 2013، صفحة 10)

3-1 أهمية وأهداف حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات في: (الداوي و بن زيد، 2013) (1) إرساء قيم العدالة والمساواة والشفافية ومحاربة الفساد داخل الشركات: وهو الإتجاه الذي تتبناه نظرية التعاقدات الكفوءة Efficient Contracts 1986 م التي تقول برشادة أصحاب المصلحة في البحث عن تخفيض تكاليف الوكالة والتعاقدات الخارجية من خلال تأسيس نظام للحكم الراشد داخل الشركة يقوم على تحديد العلاقات بين جميع أصحاب المصلحة، (2) القضاء على التصرفات الإنتهازية للإدارة العليا: وهو الرأي الذي تتبناه نظرية السلوك الإنتهازية Opportunistic Behavior 1977 م التي تفترض أن الطرق التسييرية والمحاسبية والإبلاغية تتأثر بالسلوكات الإنتهازية للمدراء الذين يحاولون تعظيم منافعهم الشخصية على حساب باقي أصحاب المصلحة، ومنه يتم تبني الحوكمة لتهديب التصرفات الشخصية للمدراء وضبطها عن طريق المساءلة والمسؤولية، (3) تخفيض عدم تماثل المعلومات وتحسين القدرة على المنافسة والتمويل في الأسواق الدولية: وهو الرأي الذي تتبناه نظرية المنفعة/نظرية توفير المعلومات Information Perspective 1990 التي تعتقد أن تبني الحوكمة هو بغرض تحسين القيمة الإقتصادية والبورصية للشركة وتدفقاتها المستقبلية التي تجسد إهتمام أصحاب المصلحة ومنه ضرورة دعم نزاهة المعاملات المالية والمعالجات المحاسبية والإدارية المرتبطة بها (جبار، مريم،

و عمر عبده، 2009)، في حين تشمل أهدافها: (1) الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة بتحديد حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف، (2) إيجاد الخطة الأمثل للتسيير التشاركي الذي يسمح بتحقيق أهداف الشركة وتعيين وسائلها وآلياتها التنفيذية، (3) عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمدراء التنفيذيين و مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه مما يحسن عملية صنع القرار، (4) تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات وصورتها الذهنية أمام الأطراف الداخلية والخارجية عن طريق الإلتزام بالشفافية والإفصاح والمعايير الأخلاقية، (5) ردع التصرفات غير المقبولة ومحاربة الفساد بشتى صوره إدارياً كان أم محاسبياً أو إقتصادياً، (6) تحقيق الإستقرار الإقتصادي محلياً ودولياً (بوسلمة، 2013).

الشكل (03): أهمية حوكمة الشركات

المصدر: (زررقون و شطبية، 2013)

الشكل (04): أهمية تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة البيئة المؤسسية

Source : (Fortin, 2007)

1-4-4- دور حوكمة الشركات في تبني أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بالشركات العائلية

1-4-4-1 - المسؤولية الاجتماعية للشركات: المفهوم والأهمية

في ظل البيئة الحديثة لم تعد علاقات المؤسسة بالمجتمع علاقات تجارية محضة بل إتسعت لينظر إليها على أنها فرد (مواطن) فاعل في المجتمع لها ما لأفرادها وعليها ما عليهم من مسؤوليات وينسب إليها في إطار البرامج الاجتماعية محاربة الفقر والبطالة والآفات الاجتماعية وحماية المستهلك والبيئة.. إلخ، وهي قيم اجتماعية تتجاوز ما يتضارب عليه المضاربون والمستثمرون في السوق المالي والتجاري، وهناك من يرجع دوافع الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلى: (1) العولمة، (2) تزايد الضغوط الحكومية والشعبية، (3) الفضائح الأخلاقية، (4) التطورات التكنولوجية، ويعتبر Cheldon أول من أشار إلى مصطلح المسؤولية الاجتماعية سنة 1923 م ثم في أعمال BERLE et MEANS و BERNARD سنة 1938 م وحسب Pasquero 2005 م يُعتبر Bowen أول من أدرج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجال الإداري سنة 1953 م في كتابه " Social Responsibilities of the Businessman"، في حين يعتقد Clarkson أن المسؤولية الاجتماعية لم تأخذ أبعادها الحقيقية إلا من خلال أعمال Carroll سنة 1979 م الذي اقترح مفهوم الأداء الاجتماعي بالإرتكاز على ثلاثة أبعاد، يختص الأول منها بأنواع المسؤولية الاجتماعية التي تضم أربع أنواع: المسؤولية إتجاه المجتمع، المسؤولية إتجاه العمال، المسؤولية إتجاه البيئة والموارد الطبيعية،

المسؤولية إتجاه حماية المستهلك، ويهتم البعد الثاني بالتيارات الفلسفية للإدارة بينما يتطرق البعد الثالث إلى السياقات الاجتماعية، في حين يعتقد Steckmest أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يستقر حتى يومنا هذا بسبب المتغيرات المحلية والدولية (دادن و حفصي، 2013)، وعلى العموم يُعرّف Drucker 1977 م المسؤولية الاجتماعية بأنها: "إلتزام المؤسسة إتجاه المجتمع العاملة به أين يتسع هذا الإلتزام بإتساع أصحاب المصلحة ذات العلاقة"، وتعرفها الوثيقة الخضراء Green Paper التي نشرتها اللجنة الأوروبية European Commission 2001 م بأنها: "جميع القرارات والممارسات والطرق الإدارية التي تعتبر رفاهية المجتمع هدفاً لها" (بن عمارة، 2010)، وأيضاً: "تلك الممارسات التي تهدف إلى إدماج الإنشغالات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية على نحو تطوعي" (Sacconi, 2004)، ويعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD بأنها: "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة بالعمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي لغرض تحسين جودة حياتهم، فالمسؤولية الاجتماعية أحد ركائز التنمية المستدامة Sustainable Development: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية" (جعدي، 2013)، في حين يعتبرها Holmes إلتزام أخلاقي وإنساني وأدبي من قبل الشركات إتجاه المجتمعات العاملة بها بالمساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشاكل الإسكان وغيرها.

الشكل (05): منحني Carroll 1979 م للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: (زرقيون و العمري، 2013)

تظهر أهمية المسؤولية الاجتماعية في: (براق و موساوي، 2013) (1) تحسين صورة المؤسسة من خلال عدم إعتبار الربح المادي المعيار الوحيد لأداء المؤسسات والمفاضلة بينها، فالنجاح التجاري المستدام لا يتحقق فقط عن طريق الربح التجاري في الأجل القصير وإنما المشاركة في الفعاليات الاجتماعية كأحد إستراتيجيات النجاح والمنافسة في الأجل الطويل، (2) تسهيل الحصول على الائتمانات الإقتصادية والمالية والمصرفية وجذب الإطارات الكفوة، (3) محاولة قياس المردود الإجتماعي بإجراء مقارنة بين الإيرادات والتكاليف الاجتماعية، (4) تحسين إستدامة نوعية الحياة للفرد والمجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية والوعي المؤسساتي للأدوار الاجتماعية والتزامها بالإفصاح الإجتماعي وتبنيها لقواعد هذه المسؤولية في إطار تقوية علاقاتها مع بيئتها، (5) حماية حق الأجيال القادمة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وخلق مناصب الشغل، فالمسؤولية الاجتماعية تهدف إلى: (1) قياس الأداء الإجتماعي بمقارنة الإنجازات المحققة مع ما تم التخطيط له، (2) تحقيق الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي البيئي، (3) تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع، (4) تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة لأداء مهامها الصحية والتعليمية والثقافية وتعظيم عوائدها (وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2009).

إن محاولة تقدير ما تقدمه المؤسسة منافع والتزامات إجتماعية يطرح إشكالات على مستويات القياس والإفصاح المحاسبي، وفي هذا السياق جاء تعريف المحاسبة الاجتماعية بأنها: "تطبيق المحاسبة في الأنشطة التي تُعنى بالجانب الإجتماعي في محاولة لتقدير النتائج الاجتماعية، وهو ما يتطلب ضرورة تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي التقليدية لملاءمة الظواهر الاجتماعية" (Argandona, 2003)، وأيضاً: "نظام للمعلومات لقياس الأنشطة التي تضطلع بها المشروعات للوفاء بالإحتياجات الاجتماعية سواء كانت هذه الإحتياجات تعود بفائدة إقتصادية مباشرة أم لا أو تضطلع بها إختيارياً أو إجبارياً أو خارجياً أو داخلياً كالمنافع التي تعود على العاملين وغيرهم من موظفي الشركة، فالمحاسبة الاجتماعية تمكن من إجراء موازنة بين التكاليف والمنافع لمعرفة صلاحية إستمرار المشروع إجتماعياً" (Driver & Grahame , 2002).

1-4-2- مفاهيم حول السلوك الأخلاقي

يعود أصل كلمة أخلاقيات إلى الكلمة الإغريقية ETHOS والتي تعني العادة، في إشارة إلى حسن تعود الفرد على حل مشكلات الحياة ضمن سياقها التاريخي والحضاري" (أبو سرعة ، 2010)، ويعرف ALVIN ARENS السلوك الأخلاقي بأنه: "السلوك الذي لا يتعارض مع معتقدات الفرد ومفهومه للسلوك المناسب ضمن ظروف معينة، هذا السلوك ينطوي ضمناً على الآداب والواجبات

الأخلاقية في إختيار الذات لمعايير الصواب والخطأ والتي بها يمكنه التعرف على التصرفات الخاطئة، ففي نطاق هذه الأبعاد يضع المجتمع الدليل الأخلاقي الملزم لأفراد جماعته في إتباع هذه القواعد التي تتناول سلوك التعامل مع الآخرين وتحديد ما يجعل الأفراد يتصرفون بطريقة يعتبرها ذلك الفرد غير أخلاقية،) توماس و هنكي،(1997 وأيضاً: "إذا كان السلوك المهني يشمل التصرفات التي تتوافق وسمعة التجارة فإن القواعد الأخلاقية بمثابة مقاييس لهذه التصرفات لأنها تهتم بشكل أساسي بمبادئ السلوك المناسبة للشخص المهني في علاقته مع المجتمع، و دوره في التنشئة والمحافظة على البيئة الأخلاقية المكونة من القيم الأساسية كالعدالة والمساواة والحق والنزاهة... ، والتي تُكوّن التصرفات والتصورات والمعاني والمعتقدات التي بها يتحكم ويمارس المهنيون العمليات الذهنية والشعورية التي هي في أصلها أساس بنائهم الأخلاقي" (محمود، 2004)، فالقواعد الأخلاقية تمكن الإداري من إتخاذ القرارات الأخلاقية بدون تحيز من وجهة نظر جميع الأطراف الإجتماعية والإقتصادية المتأثرة بها، والتي على أساسها تقوم مسؤوليته الأخلاقية المتمثلة في تحمله للجزاء الواقع على أحكامه الإدارية، وبالتالي تتحدد الأهداف العامة لأخلاقيات الأعمال في: (1) وضع أنماط للسلوكات والتصرفات المتوقعة من أعضاء المنظمة كحد أدنى، (2) الإفصاح للجمهور عن عناصر الدليل الأخلاقي للشركة ، (3) تنمية روح التعاون بين المستويات الإدارية برعاية مصالح الشركة المادية والمعنوية، (4) تدعيم المشرع في نصوصه القانونية بإيجاد قواعد تضبط الأداء المهني وتحدد مستويات كفايته، (5) تسهيل عملية صنع القرار، وتحقيق إحترام كل الأطراف سواء من داخل أو من خارج الشركة، (6) تولد لدى العاملين الشعور بالثقة والفخر بالإنتماء للمؤسسة نتيجة تعزيز سمعة المؤسسة على صعيد البيئة المحلية والدولية (Ramakrishnan, 2007).

3-4-1- تطور دور حوكمة الشركات لتبني أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية في بيئة الأعمال المعاصرة

يعتبر أحد أهم الإهتمامات بحوكمة الشركات هو إعادة الثقة للمجتمع المالي الدولي لاسيما بعد الفضائح المالية التي عرفتتها عدد من الدول بالإضافة إلى الأزمة المالية سنة 2008 م، لذلك تم التركيز على الجوانب المهنية في أداء الأعمال، وفي هذا الإطار كان لتبني مبادئ حوكمة الشركات أثرٌ واضح على معايير الإدارية والمحاسبية، فقد دعا الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 2003 م الأعضاء لتقديم تعليقاتهم حول ورقته التي تتناول كفاءة المحاسبين والتعليم المهني، حيث يقول وارن ألن رئيس اللجنة التعليمية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC: "يجب أن يكون هدف التعليم والخبرة المحاسبية إنتاج محاسبين مؤهلين يتمتعون بالكفاءة وقادرين على القيام بمساهمات إيجابية أثناء حياتهم

المهنية وفي المجتمع الذي يعملون فيه" (أخبار عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2003، صفحة 54)، فتوفر الكفاءة في المحاسبين تضمن لهم الحماية من الضغوطات الداخلية والخارجية، يضيف السيد ألن وارن قائلاً: "في الحقيقة إن الهيئات المهنية المحاسبية تتعرض لضغوط شديدة من أجل أن تبين للجمهور أن أعضائها ذوي كفاءة، ويعتبر أسلوب التعليم المبني على الكفاءة والإلمام بأطر العمل والحوكمة هام لضمان بيان أن المحاسبين لديهم المعرفة والمهارة والقيم المهنية اللازمة للقيام بواجباتهم" (Murthy, 2007)، وفيما يخص معيار الإستقلالية دعت لجنة قواعد السلوك الأخلاقي التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC هي الأخرى الأعضاء إلى تقديم التعليقات حول مسودة العرض الخاصة بالإستقلالية التي تم إصدارها تحت عنوان "التغيرات المقترحة في الإستقلالية في قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" نشرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (بتاريخ 19 أبريل 2001 م، وتتضمن المسودة نقاطاً لتوسيع الإرشاد بشأن الظروف التي تخلق تهديدات للإستقلالية والتي كانت محلاً للتحفظ في مسودة العرض المبدئية الصادرة في يونيو 2000 م، كما تضمنت الورقة مقترحات لتحديد تهديدات الإستقلالية وتطبيق إجراءات للحماية لتخفيض التهديدات إلى المستوى المقبول (جمعة، 2009)، وفيما يخص معيار النزاهة أصدر فريق عمل مستقل بقيادة جون كراو (وهو محافظ سابق لبنك فرنسا) بتكليف من الإتحاد الدولي للمحاسبين تقريراً عنوانه "إستعادة الثقة في الإبلاغ المالي: منظور دولي" تضمن توصيات لتعزيز الرقابة على الشركات وتحسين فاعلية الإجراءات المحاسبية والتدقيق، كما يعرض منظوراً دولياً للتحديات التي لا تواجه مكاتب المحاسبة فحسب وإنما الدور المحوري للهيئات المهنية الدولية التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على أسواق رأس المال والتجارة الدولية بجميع أنحاء العالم، يقول جون كراو: "إن الإخفاق في إدراك المسؤولية الجوهرية التي تتطلب الإبلاغ بنزاهة كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث الفضائح المالية الأخيرة، ولقد أخذنا بالإعتبار لدى صياغة توصياتنا أن الإبلاغ في القطاع الإقتصادي هو فعلياً عمل يصب في الصالح العام، لذلك تطرقنا في التقرير إلى الأدوار التي يقوم بها جميع الأشخاص المشاركين بالعملية بما في ذلك والمصرفيين والسماسرة والمحللين ومستشاري العلاقات العامة، حيث إن على جميع الأطراف بالإضافة إلى الإدارة ومجلس الإدارة والمدققين المستقلين واجباً لا مناص منه يتمثل في ضمان أن يقدم الإبلاغ المالي في القطاع الإقتصادي المعلومات بنزاهة ويجب أن تعزز القواعد والأنظمة المحيطة بالإبلاغ في الشركات هذا الأمر بوضوح" (أخبار عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2003، صفحة 22)، ومن أهم التوصيات التي قدمها التقرير ما يلي: (1) يجب فرض قواعد أخلاقيات الأعمال الفاعلة في الشركات ومراقبتها بشكل فعال ولا بد من تدعيم هذه القواعد

بالتدريب، (2) يجب أن تشمل هذه القواعد قواعد السلوك المنضبط للمشاركين الآخرين في عملية الإبلاغ المالي و لابد من مراقبة مدى إمتثالهم لهذه القواعد، (3) يجب التقليل من الدوافع التي تؤدي إلى تقديم معلومات مالية غير صحيحة ويجب أن تتوقف الشركات عن تقدير الأرباح بمستوى غير واقعي، (4) يجب الإرتقاء بفاعلية إجراءات المحاسبة والتدقيق عن طريق زيادة الإهتمام بعمليات الرقابة على جودة التقارير الإدارية والمالية والتدقيق، (5) النزاهة مطلب ضروري على مستوى الأفراد والمؤسسات، فهي أمر لا غنى عنه لبناء الثقة في الإبلاغ المالي وبالتالي لابد من ترسيخها في مبادئ الحوكمة (عيادي، 2014).

تعرض أخلاقيات الأعمال المبادئ الأساسية للسلوكيات الإدارية إلا أنها لا تعالج الحالات الأخلاقية لكل الشركات وإنما تعطي إرشادات مفصلة يمكن تطبيقها لعدد من الحالات المتكرر في البيئات الوطنية والدولية، فبتاريخ 21 يوليو 2003 م إعتزم IFAC إجراء تغييرات هامة على دليل السلوكيات الأخلاقية كجزء من جهوده لرفع جودة ممارسة الأعمال حول العالم بتقديم تعريفات أوضح للتهديدات المحتملة التي تواجهها الشركات، وتوضح مارلين بندرغاست رئيسة لجنة الأخلاقيات التابعة لـ IFAC أهمية تطبيق القواعد الأخلاقية في الشركات بقولها: "إنها توفر إطار عمل مفاهيمي لمساعدة الإداريين في التعرف على التهديدات وتقييمها والإستجابة لها بالنقد بالمبادئ الأساسية، إننا نؤمن بأن منهجية الإجراءات الوقائية هذه تخدم المصلحة العامة أكثر من المنهجيات السابقة المرتكزة على الأعراف الإدارية والمهنية المعروفة، والتي لا تستطيع تغطية جميع الظروف" (نشرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2003)، ومن جانبها أصدرت الشركة الأمريكية Ernest and Young 09 توصيات من شأنها تعزيز تطبيق الحوكمة في الشركات كما يلي: (1) إنضمام مستشارين مستقلين من خارج الشركة لتلبية إحتياجاتها لأغراض محددة مؤقتة لتوفير جهة محايدة تدعم إتخاذ القرار، (2) إستحداث نظام محاسبي فعال، (3) الموازنة بين التخطيط الإستراتيجي والإدارات الأخرى كإدارة المخاطر والأزمات والموارد البشرية، (4) إستحداث نظم للترقيات والعلاوات والمكافآت والتعويضات وتحديد الإحتياجات الوظيفية وطرق إستقطابها، (5) ضرورة إختيار أعضاء الإدارة المسيرة من ذوي الكفاءات والخبرات والثقة والإستقامة، (6) تأسيس لوائح تنظيمية لمجلس المديرين الحاليين والمحتملون، (7) تكثيف الإجتماعات الرقابية، (8) التركيز على جودة المعلومات وفق الهيكل الإداري والمحاسبي لضمان الدوران الجيد لها، (9) وضع حد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم لضمان ربط مصالحهم بمصالح الشركة (يوعظم و زايدي ، 2009).

الجدول (01): أهم القوانين الدولية الصادرة لحوكمة الشركات بعد الفضائح المالية 2000 م

Act	Description	Application	Content
The Sarbane-Oxley Act (2002)		It was applied to all publicly traded firms, and covered the CEO and CFO.	
The Emergency Economic Stabilization Act (EESA) (2008)	Introduced on September 19, 2008 after the bankruptcy of Lehman Brothers and the acquisition of Merrill Lynch by Bank of America, and passed by Congress on October 3 rd	It was applied to exceptional assistance firms (which specifically identified AIG, Bank of America, and Citigroup), and covered the top-five executives and not just the CEO and CFO.	-Limits the IRS ¹⁴ cap on deductibility of top-5 executive pay to \$500,000 instead of \$1 million, with no exception for performance-based pay. -No new severance agreements for top 5, and no payments for top 5 executives under existing plans exceeding 3times base pay
The American Reinvestment and Recovery Act (ARRA) (the Dodd Amendments) ¹⁵ (2009)	Passed by President Obama on February 17, 2009	It was applied to all TARP recipients, and covered 25 executives in these firms.	-allowed only two types of compensation: base salaries (which were not restricted in magnitude), and restricted stock (limit to grant-date values no more than half of base salaries) -disallows all payments (not just excess payments).
The Dodd-Frank Executive Compensation Reform Act (2010-2011)	Signed by President Obama in July 2010	It was applied to all financial institutions (TARP recipients and non-recipients, public and private, including Fannie Mae and Freddie Mac and US-based operations of foreign banks)	All financial institutions are required to identify: -any incentive-based compensation or incentive plan that encourages inappropriate risks, or that provides excessive compensation, fees, or benefits, or that could lead to material financial loss to the covered financial institution. -individuals who have the ability to expose the firm to substantial risk, and demands that (for the larger institutions) such individuals have at least 50% of their bonuses deferred for at least three years; deferred amounts would be subject to forfeiture if subsequent performance deteriorates.

المصدر: صديقي صفية، "Regulating executive compensation as a way of"

enhancing corporate governance after the financial crisis، الملتقى العلمي

الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر

2013م، ص 13.

1-5 حوكمة الشركات في الجزائر

سعت الجزائر إلى تحسين مناخ الأعمال بالسعي إلى تحسين الشفافية والمساءلة في كل من القطاعين العام والخاص، ومن الجهود التي بذلت لأجل إرساء إطار مؤسستي لحوكمة الشركات ما يلي: (بن عبد الرحمن و بن الشيخ، 2013) (1) تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تأسست هذه الهيئة سنة 2006 م، وتتمحور مهامها حول إقتراح سياسات توجيهية للوقاية من الفساد بكل أشكاله وإعداد برامج للتوعية من مخاطره، وقد إنضمت هذه الهيئة إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي نشأت سنة 2008 م، (2) إنعقاد أول مؤتمر للحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007 م والذي شكل فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات بالجزائر، وكان من نتائجه ظهور فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، (3) إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات: قامت جمعيات وإتحادات الأعمال الجزائرية في القطاعين العام والخاص بمبادرة لإكتشاف الطرق التي تهئ تشجيع الحوكمة الجديدة في بيئة الأعمال الجزائرية، نتج عنها إنشاء مجموعة لحوكمة المؤسسات سنة 2007 م تعمل مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، (4) إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري بتاريخ 2009/03/11 م من قبل جمعية CARE واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر، (5) إطلاق مركز حوكمة الجزائر سنة 2010 م بالجزائر العاصمة لمساعدة الشركات الجزائرية على الإلتزام بالدليل وإعتماد أفضل الممارسات الحوكمية ورفع الوعي الجماهيري وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية كالشفافية والمساءلة والمسؤولية، (6) برنامج الإتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبنى الإتحاد الأوروبي برنامجاً بقيمة 10 مليون يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح الشامل، ويرمي البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم الراشد في المجالين الإقتصادي والسياسي وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد وتحسين الإدارة المالية العامة، ومن جانبه أصدر بنك الجزائر عدة قوانين كالأمر رقم 96-22 المؤرخ في 1996/07/09 م المتعلق بتنظيم الصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، و صدور النظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 م الخاص بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية في إطار تطبيق إتفاقية بازل 2، وتأسيس المفوضية الوزارية من قبل وزير العدل لمكافحة تهريب الأموال (Hoffman & Moore, 1982).

2- منهجية الدراسة: الإشكاليات والفرضيات، صياغة النموذج الإحصائي، العينة

1-2 صياغة إشكاليات وفرضيات الدراسة الفرعية *Development of hypotheses*

1-1-2 إشكاليات الدراسة

تقترح الدراسة تأثير حوكمة الشركات على أخلاقيات الأعمال في 07 جوانب أساسية يوضحها

الشكل التالي:

الشكل (06): إقتراح عوامل الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين.

وعليه تنتج لدينا الإشكاليات الجزئية التالية:-

H0₁: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وحماية مساهمي الأقلية في الشركات العائلية؟.

H0₂: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والسلوكات الأخلاقية في الشركات العائلية؟.

H0₃: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وقوة المعايير المحاسبية والتدقيق في الشركات العائلية؟.

H0₄: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وكفاءة الممارسات الإدارية في الشركات العائلية؟.

H05: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والفساد الإداري في الشركات العائلية؟.

H06: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وسهولة الإقتراض لصالح الشركات العائلية؟.

H07: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وكفاءة سوق السلع الوطنية في الجزائر؟.

2-1-2 فرضيات الدراسة

وبناءً على الشكل السابق يكون شكل الفرضيات الجزئية على المنوال التالي:-

H1₁: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وحماية مساهمي الأقلية في الشركات العائلية.

H1₂: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والسلوكات الأخلاقية في الشركات العائلية.

H1₃: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وقوة المعايير المحاسبية والتدقيق في الشركات العائلية.

H1₄: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وكفاءة الممارسات الإدارية في الشركات العائلية.

H1₅: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والفساد الإداري في الشركات العائلية.

H1₆: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وسهولة الإقتراض لصالح الشركات العائلية في الجزائر.

H1₇: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وكفاءة سوق السلع الوطنية في الجزائر.

2-2 شكل النموذج الإحصائي Estimating Model

إنطلاقاً من الشكل السابق يمكن كتابة شكل النموذج الإحصائي وفق نموذج الإنحدار الخطي

البسيط لـ Robert F. Engle And C.W.J. Granger كما يلي:-

$$\hat{y}_t = B_0 + B_1 X_t + e_t, \quad e_t = Y_t - \hat{y}_t$$

في حين يُعطى الشكل المصفوفي للعلاقة الخطية بالشكل التالي:-

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \dots \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{18} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{28} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_1 \\ B_2 \\ \dots \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \dots \end{pmatrix} \Rightarrow \boxed{Y = XB + \varepsilon}$$

3-2 العينة، البيانات ومصادرها Sample and Data Source

لمعرفة علاقة حوكمة الشركات بأخلاقيات الأعمال في الشركات العائلية تم إختيار 08 متغيرات هي: (1) المتغير المستقل: ويضم مؤشر حوكمة مجالس إدارات الشركات Efficacy of corporate boards CORP، (2) المتغيرات التابعة: وتضم 07 مؤشرات لأخلاقيات الأعمال كما يلي: مؤشر حماية مساهمي الأقلية PMSI، Protection of minority shareholders' interests، مؤشر السلوكيات الأخلاقية EBF Ethical behavior of firms، مؤشر جودة المعايير المحاسبية والتدقيق SARS Strength of auditing and reporting standards، مؤشر وكفاءة الممارسات المهنية والإدارية EE Efficiency enhancers، مؤشر الفساد الإداري Ethics and corruption، مؤشر سهولة الإقتراض EAL Ease of access to loans، مؤشر كفاءة سوق السلع الوطنية GME Goods market efficiency، ليصل حجم البيانات للـ 08 عوامل إلى 128 معطية للفترة 2005 م إلى 2020 م (16 سنة)، مع العلم أن الفترة 2018 م - 2020 م هي تقديرات مستقبلية لمتغيرات الدراسة حسب تصريحات الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وتقارير التنافسية العالمية التي تعتبر قواعد بياناتها المصدر الرئيس لمعطيات الدراسة مثل: (WDI) The World Bank's World Development Indicators، Global Innovation Index، World Economic Forum، ...

3- تحديد النماذج الإحصائية واختبار معنويتها الإحصائية الكلية والجزئية

3-1- تقدير النماذج الإحصائية

لإستخلاص النماذج الإحصائية التي تعكس تأثير حوكمة الشركات على جوانب أخلاقيات الأعمال تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS24 لتحليل معطيات الملحق رقم (01) والذي تعطى نتائجه كالآتي:

الجدول رقم 02: تقدير معاملات النماذج الإحصائية

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients	non	Coefficient	t	Sig.
		standardisés	s		
	B	Erreur	Bêta		
		standard			
(Consta	-	1,533		-1,520	0,151
nte)	2,330				
CORP	1,6	0,432	0,720	3,887	0,002
	81				
a. Variable dépendante : PMSI					
(Consta	-	0,964		-0,215	0,833
nte)	0,207				
CORP	1,0	0,272	0,707	3,745	0,002
	18				
a. Variable dépendante : EBF					
(Consta	-	0,645		-1,246	0,233
nte)	0,804				
CORP	1,1	0,182	0,862	6,377	0,000
	60				
a. Variable dépendante : SARS					
(Consta	2,1	0,198		10,950	0,000
nte)	71				
CORP	0,3	0,056	0,838	5,750	0,000
	22				
a. Variable dépendante : EE					
(Consta	1,5	0,842		1,892	0,079
nte)	93				
CORP	0,3	0,237	0,364	1,464	0,165
	48				

a. Variable dépendante : CORR					
(Consta	3,8	1,236		3,083	0,008
nte)	12				
CORP	-	0,349	-0,255	-0,986	0,341
	0,344				
a. Variable dépendante : EAL					
(Consta	1,1	0,464		2,516	0,025
nte)	67				
CORP	0,6	0,131	0,792	4,856	0,000
	35				
a. Variable dépendante : GME					

المصدر: بناءً على مخرجات SPSS24.

ومنه تُعطى معادلات خط الانحدار للنماذج الإحصائية بالشكل الآتي:-

$PMSI = -2.33 + 1.681 \text{ CORP}$	$EE = 2.171 + 0.322 \text{ CORP}$
$EBF = -0.207 + 1.018 \text{ CORP}$	$CORR = 1.593 + 0.348 \text{ CORP}$
$SARS = -0.804 + 1.16 \text{ CORP}$	$EAL = 3.812 - 0.344 \text{ CORP}$
$GME = 1.167 + 0.635 \text{ CORP}$	

تُفسر العلاقات الدالية بأنه في الحالة العامة طويلة الأجل يؤثر متغير حوكمة الشركات بعلاقات إيجابية في جوانب أخلاقيات الأعمال: PMSI، EBF، SARS، CORR، EE، GME، وبالعلاقة عكسية مع مؤشر EAL، بحيث كلما زادت فعالية حوكمة مجالس إدارات الشركات العائلية بوحدة واحدة 1 % كلما تأثرت أخلاقيات الأعمال إيجاباً بـ 1.681، 1.018، 1.16، 0.322، 0.348، 0.635 أو إنخفاضاً بـ 0.344 على التوالي.

2-3 اختبارات جودة التوفيق والمعنوية الجزئية والكلية للنماذج الإحصائية

يتم اختبار معنوية معالم النماذج المقدرة باستخدام الفرضيات التالية:

$H_0 : B_0 = 0$ $H_1 : B_0 \neq 0$	$H_0 : B_{CORP, PMSI} = 0$ $H_1 : B_{CORP, PMSI} \neq 0$	$H_0 : B_{CORP, EBF} = 0$ $H_1 : B_{CORP, EBF} \neq 0$	$H_0 : B_{CORP, SARS} = 0$ $H_1 : B_{CORP, SARS} \neq 0$
$H_0 : B_{CORP, EE} = 0$ $H_1 : B_{CORP, EE} \neq 0$	$H_0 : B_{CORP, CORR} = 0$ $H_1 : B_{CORP, CORR} \neq 0$	$H_0 : B_{CORP, EAL} = 0$ $H_1 : B_{CORP, EAL} \neq 0$	$H_0 : B_{CORP, GME} = 0$ $H_1 : B_{CORP, GME} \neq 0$

نلاحظ من الجدول السابق أن معنوية معاملات المتغيرات PMSI، EBF، SARS، EE، GME هي أقل تماماً من 5 % (0.002، 0.000، 0.000، 0.000، 0.000)، ومنه نرفض

تماماً الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 القائل بمعنوية جميع معاملات النماذج الإحصائية ودلالة قيمتها المعنوية المقدرة عند مستوى معنوية 5 %، في حين نلاحظ أن معنوية المتغيرات EAL ، $CORR$ هي أكبر تماماً من 5 % (0.165، 0.341) ومنه نقبل الفرض الصفري H_0 القائل بأن الإنحدار غير معنوي لهذه المتغيرات، بينما لإختبار المعنوية الإحصائية الكلية تكون الفرضية الإختبارية الصفرية على الشكل التالي:-

$H_0 : B_0 = B_{CORP, CORR} = 0$	$H_0 : B_0 = B_{CORP, EAL} = 0$	$H_0 : B_0 = B_{CORP, GME} = 0$
----------------------------------	---------------------------------	---------------------------------

الجدول (03): إختبار المعنوية الكلية وجودة التوفيق للنماذج الإحصائية

ANOVA ^a						Récapitulatif des modèles ^b				
Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	Modèle	R	R-carré	R-carré ajusté	Erreur standard de l'estimation
Régression	3,216	1	3,216	15,110	,002 ^b	1	,720 ^a	0,519	0,485	0,46135
Résidu	2,980	4	0,745							
Total	6,196	5								
a. Variable dépendante : PMSI						a. Prédictors : (Constante), CORP				
b. Prédictors : (Constante), CORP						b. Variable dépendante : PMSI				
Régression	1,179	1	1,179	14,026	,002 ^b	2	,707 ^a	0,500	0,465	0,28998
Résidu	1,177	4	0,294							
Total	2,357	5								
a. Variable dépendante : EBF						a. Prédictors : (Constante), CORP				
b. Prédictors : (Constante), CORP						b. Variable dépendante : EBF				
Régression	1,532	1	1,532	40,667	,000 ^b	3	,862 ^a	0,744	0,726	0,19411
Résidu	0,528	4	0,132							
Total	2,060	5								
a. Variable dépendante : SARS						a. Prédictors : (Constante), CORP				
b. Variable dépendante : SARS						b. Variable dépendante : SARS				

a. Variable dépendante : SARS										
b. Prédicteurs : (Constante), CORP										
Régres	0,11	1	0,1	33,	,0	4	,8	0,	0,6	0,05968
sion	8		18	067	00 ^b		38 ^a	703	81	00
Résidu	0,05	1	0,0				a. Prédicteurs : (Constante), CORP			
		0	4	04			b. Variable dépendante : EE			
Total	0,16	1								
		8	5							
a. Variable dépendante : EE										
b. Prédicteurs : (Constante), CORP										
Régres	0,13	1	0,1	2,1	,1	5	,3	0,	0,0	0,25336
sion	8		38	44	65 ^b		64 ^a	133	71	30
Résidu	0,89	1	0,0				a. Prédicteurs : (Constante), CORP			
		9	4	64			b. Variable dépendante : CORR			
Total	1,03	1								
		6	5							
a. Variable dépendante : CORR										
b. Prédicteurs : (Constante), CORP										
Régres	0,13	1	0,1	0,9	,3	6	,2	0,	-	0,37209
sion	4		34	71	41 ^b		55 ^a	065	0,002	07
Résidu	1,93	1	0,1				a. Prédicteurs : (Constante), CORP			
		8	4	38			b. Variable dépendante : EAL			
Total	2,07	1								
		3	5							
a. Variable dépendante : EAL										
b. Prédicteurs : (Constante), CORP										
Régres	0,45	1	0,4	23,	,0	7	,7	0,	0,6	0,13953
sion	9		59	581	00 ^b		92 ^a	627	01	11
Résidu	0,27	1	0,0				a. Prédicteurs : (Constante), CORP			
		3	4	19			b. Variable dépendante : GME			
Total	0,73	1								
		2	5							
a. Variable dépendante : GME										
b. Prédicteurs : (Constante), CORP										

المصدر: بناءاً على مخرجات SPSS 24.

وكما يدل الجدول ANOVA فإن النماذج 01، 02، 03، 04، 07 معنوية عند 5 % بما أن قيمة
 23.581، 33.067، 40.667،] = F و Sig= (0.002، 0.002، 0.000، 0.000، 0.000) > 5 %،

$F_{Table} < [14.026, 15.11]$ مما يؤكد المعنوية الكلية للنماذج المقدرة، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 القائل بأن الانحدار معنوي ولا يساوي صفر، وبالتالي صحة النماذج 01، 02، 03، 04، 07 في تفسير العلاقة المدروسة بين حوكمة الشركات ومؤشرات أخلاقيات الأعمال، بينما يتم رفض النماذج 05 و 06 بما أن قيمة $Sig = (0.165, 0.341)$ و $5\% < Sig$ ، و $F = [0.971, 2.214]$ ، وبالتالي عدم صحة العلاقة بين حوكمة الشركات ومؤشري الفساد الإداري وسهولة الاقتراض، وفي قياس جودة التوفيق تبلغ قيمة الارتباط المربع $R\text{-deux} = (51.9\%, 50\%)$ ، 74.4% ، 70.3% ، 62.7% للنماذج المقبولة مما يعني أنه يمكن تفسير التغيرات الفترية لأخلاقيات الأعمال في الشركات العائلية بالجزائر من خلال التغيرات الفترية في مؤشرات الحوكمة بالنسب المذكورة، إلا أنه يلاحظ ضعف جودة التوفيق للنماذج 01، 02 مما يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على أخلاقيات الأعمال خلافاً للعوامل الحوكمية كالعوامل الإقتصادية والضريبية والسياسية والإجتماعية وحتى الدولية التي قد يكون لها دور فعال في حالة الجزائر، إلا أن هذا لا يلغي الوظائف التي تعنى بها حوكمة الشركات في شرح التباينات الحاصلة في ممارسات أخلاقيات الأعمال، و عليه يمكن إستنتاج أنه كلما كانت هناك إختلافات كبيرة في حوكمة الشركات كلما كانت هناك إختلافات جوهرية في أخلاقيات الأعمال ما بين الدول وأقاليم العالم، بينما توضح الأشكال البيانية التالية إستقرارية البواقي للنماذج المقبولة إحصائياً 01، 02، 03، 04، 07 كما يلي

الشكل (07): إختبارات التوزيع الطبيعي وإنتشارية البواقي للنماذج الإحصائية المقبولة

المصدر: بناءً على مخرجات SPSS24.

يوضح رسم المدرج التكراري Histogramme أن بيانات النماذج المقدرة 01، 02، 03، 04، 07 تتبع التوزيع الطبيعي، في حين يوضح الرسم البياني p-p plot أن البيانات تتجمع حول خط الإنحدار المقدر مما يشير إلى أن البواقي Residuals تتبع هي الأخرى التوزيع الطبيعي، بينما يؤكد شكل سحابة إنتشار البواقي Residuals عدم وجود نمط معين لتشتت النقاط مما يؤكد على تحقق شرط الخطية وصدق النماذج في نمذجة العلاقات بين حوكمة الشركات وجوانب أخلاقيات الأعمال وقدرتها على التنبؤ الإداري والإقتصادي بها مستقبلاً.

الخلاصة

يعتبر التوجه العالمي نحو تبني حوكمة الشركات أحد أكبر الظواهر التي يشهدها التاريخ المعاصر، ولعلّه ليس من المستغرب أن تكون محط أنظار مختلف الأوساط الأكاديمية والإقتصادية والمالية وحتى السياسية والإجتماعية لدراسة عواقب تبني مبادئ الحوكمة على الشركات والإقتصاديات

والدول، وحقيقة أن تشابه الأزمات والمخاطر التي تتعرض لها الشركات والإقتصاديات أصبحت أكثر عالمية وأكثر حدة عن ذي قبل يجعل من تبني حوكمة الشركات أكثر من ضرورة ومطلب تفرضه الحياة الإقتصادية والإدارية المعاصرة، فتخلف الأنظمة الحوكمية الإدارية والمالية بالدول النامية يعتبر أحد أهم معوقات التنمية المستدامة مما يساهم في تعميق الحلقة المفرغة للتخلف والفقر بها، ويعتبر تفعيل الحوكمة المالية والإصلاح المالي أحد أهم الميكانيزمات المفتعلة لتحقيق كفاءة المجالس الإدارية للشركات والصناعات في لعب الأدوار الإستراتيجية الملقاة على عاتقها في إطار برامج التنمية المستدامة المختلفة، إلا أن تحقيق الفوائد المبتغاة من حوكمة الشركات يبقى رهين التنفيذ الواسع للسياسات الإجرائية والإصلاحية الحوكمية في عدد كبير من الشركات التي تختلف مواردها وثقافتها مما يجعلها تستجيب بشكل مختلف ما يؤثر بدوره على إستراتيجيات التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار جاءت الدراسة لتختبر تأثير حوكمة الشركات على أخلاقيات الأعمال وذلك بمحاولة الإجابة على الإشكال التالي: إلى أي مدى تساهم حوكمة الشركات في الإلتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية في الشركات العائلية بالجزائر في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟ وبعبارة أخرى: هل هناك أي علاقة إحصائية يمكن تمثيلها بين حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية للشركات العائلية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2020 ؟

النتائج والتوصيات

وباختبار الفرضيات الجزئية من خلال التمثيل الإحصائي للعلاقة بين حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في الشركات العائلية توصلت الدراسة قبول الفرضيات الجزئية التالية: صحة الفرضية H1₁ التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حوكمة الشركات وحماية مساهمي الأقلية في الشركات العائلية المقدرة في النموذج 01، صحة الفرضية H1₂ القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حوكمة الشركات والسلوكات الأخلاقية في الشركات العائلية والتي يقدرها النموذج 02، صحة الفرضية H1₃ التي تتجه إلى إثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حوكمة الشركات وقوة المعايير المحاسبية والتدقيق في الشركات العائلية حسب النموذج 03، صحة الفرضية H1₄ التي تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حوكمة الشركات وكفاءة الممارسات الإدارية في الشركات العائلية من خلال النموذج 04، صحة الفرضية H1₇ التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حوكمة الشركات وكفاءة سوق السلع الوطنية في الجزائر المقدرة في النموذج 07، ونفي الفرضيات: H1₅ القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والفساد الإداري في الشركات العائلية المقدرة في النموذج 05، والفرضية H1₆ التي تنص على وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وسهولة الإقتراض لصالح الشركات العائلية في الجزائر المقدر في النموذج 06، وبإثبات 05 فرضيات من أصل 07 فإنه يمكن القول بصحة الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تذهب إلى تأكيد الدور الفعال الذي تساهم به حوكمة الشركات في الإلتزام والنهوض بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، وبالنظر إلى هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة أخذ الإجراءات التالية بعين الاعتبار:-

- ضرورة تبصير وتوعية المجتمع المالي بمسؤولياتهم وواجباتهم في إطار مبادئ أخلاقيات الأعمال للعب أدوارهم بفعالية للمساهمة في حماية صغار المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم نمو الإقتصاد الوطني ومحاربة الأنشطة الإقتصادية الموازية والأموال المشبوهة وتهريب المنتجات الوطنية إلى الخارج الشركات... إلخ، فمسؤولية حماية الإقتصاد الوطني بالنقد بأخلاقيات الأعمال هي من مسؤولية الجميع؛

- دعم تبني حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الوطنية من خلال وضع إستراتيجية وطنية قائمة على ثلاثة عناصر هامة: (1) القرار السياسي، (2) الخطة، (3) الموارد، كما يشكل بناء قدرات مختلف الأطراف ذات المصلحة أمراً ضرورياً وعنصراً حاسماً لضمان التنفيذ الناجح لحوكمة الشركات في البيئة المؤسسية المحلية الجزائرية؛

- عصنة الإطار التشريعي والتنظيمي والقضائي لمبادئ الحوكمة المؤسسية والإقتصادية في الجزائر بهدف معالجة أوجه القصور في مجال نقص المعلومات والشفافية والإفصاح المالي وضمان الحد الأدنى من المعلومات المالية والإقتصادية حول الإنتاجية والتنافسية، رقم الأعمال والأرباح، الأعباء الضريبي، مع ضرورة تعزيز استخدام النظم الإلكترونية في التعاملات المالية والتحليل المالي والإحصائي والشبكات المعلوماتية في العرض والإفصاح المحاسبي والمالي؛

- وضع دليل حوكمة الشركات يهدف إلى توعية صغار المستثمرين المحليين وإدارات الشركات الصغيرة والمتوسطة بأهمية تبني مبادئ الحوكمة لتحسين جودة التسيير الإداري والمالي وجودة التقارير الإدارية والمالية وتطوير نظم المعلومات ودورها في التسعير بالبورصة وتخفيض الضرائب وتحسين تنافسية الإقتصاد الوطني؛

- على الجمعيات المحاسبية المهنية البحث عن وسائل جديدة لضبط أخلاقيات المهنة فضلاً عن تطوير وتعديل معايير التدقيق والإبلاغ المالي الدولي المعمول بها حالياً بشكل يقلل الخيارات الكثيرة

التي تمكن المتلاعبين من إستغلالها بشكل مخالف، بمعنى آخر إنشاء دستور لأخلاقيات المهنة في الجزائر يحث على إتباع مبادئ أخلاقيات المهنة بدلاً من المنهجية التي تعتمد على القوانين والعقوبات لأغراض المحاسبة والتدقيق؛

- ضرورة التعاون المتبادل بين الهيئات الدولية والقارية والإقليمية والحكومات إذا ما أريد تحقيق أي إنسجام عالمي لحوكمة الشركات الذي سرعان ما يصطدم بالمصالح الدولية التي تلعب دوراً محوياً في تبني الدول لها وتحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، وضرورة تشجيع التعاون العربي في هذا المجال؛

الملاحق

الملحق (01): معطيات الدراسة القياسية

Année	Protection of minority shareholders' interests PMSI	Ethical behavior of firms EBF	Strength of auditing and reporting standards SARS	Efficiency enhancers EE	Ethics and corruption CORR	Ease of access to loans EAL	Goods market efficiency GME	Efficacy of corporate boards CORP
2005	4,49	3,8028	3,7469	3,3669	2,8125	2,1231	3,6335	3,8108
2006	4,9	3,8901	3,4705	3,3806	2,9122	2,2357	3,6590	3,7202
2007	4,56	4,1392	3,68	3,4503	3,107	2,2447	53,86	4,0014
2008	3,9	3,7001	3,4803	3,2886	2,8265	2,2189	3,5180	3,4487
2009	3,7	3,3478	3,6235	3,2861	2,7675	2,3061	3,3561	3,3653
2010	3,9	3,4814	4,0444	3,4946	3,0308	2,7944	83,56	4,114
2011	3,7	3,2543	3,5054	3,3532	2,6064	2,4271	3,3813	3,7659
2012	3,1	2,6331	2,7671	3,0786	2,2208	1,9772	2,9904	3,1303
2013	3	3,0768	3,028	3,1822	2,3959	2,6509	3,1950	3,5195
2014	3,5	3,688	3,3645	3,3365	2,7534	2,8181	3,4766	3,5283
2015	3,7	3,6	3,2	3,4396	3,1	2,8181	3,5058	3,5
2016	3,7	3,4	3,1	3,2712	3,3	2,9	3,5	3,4
2017	3,09	3,144	3,0281	3,2625	2,8281	2,9787	3,2783	3,3692
2018	2,9708	3,0891	2,9682	3,2574	2,8294	2,9766	3,2487	3,3324
2019	2,8541	3,0342	2,9083	3,2481	2,8307	3,0448	3,2191	3,2956
2020	2,7374	2,9793	2,8484	3,2388	2,832	3,113	3,1895	3,2588

Source : (World Economic Forum), (World Bank, 2018)

* - Estimated data.

الهوامش

- أحمد حلمي جمعة. (2009). تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولي. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر.
- أخبار عن الإتحاد الدولي للمحاسبين. (2003). تقرير جديد يعرض منظور جديد نحو الإبلاغ المالي. مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (16)، 54.
- أشرف عبد الحليم محمود. (2004). مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني، رسالة دكتوراه. عمان، الأردن.
- أمينة مخفي، و أمين فداوي. (2013). تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 4). الجزائر: جامعة ورقلة.
- بالرقي تيجاني. (2013). أثر مبادئ الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية. الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 6). الجزائر: جامعة ورقلة.
- بالرقي تيجاني، و عبد الرحمن العايب. (2009). إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية إحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة. الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات (صفحة 4). الجزائر: جامعة عنابة.
- بن ساسي، إ. &، بن عزوز، إ. (2013). الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: العلاقة والأهداف"، ، جامعة ورقلة، 25/26 نوفمبر 2013م، ص 03. الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (p. 3). الجزائر: جامعة ورقلة.
- جعدي، ش. (2013). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل حوكمة الشركات. الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (p. 3). الجزائر: جامعة ورقلة.
- جمعة هوام، نورة برايس، و محمد الصالح فروم. (2009). الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات. الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات (صفحة 184). الجزائر: جامعة عنابة.
- حكيم بوسلمة. (2013). دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 5). الجزائر: جامعة ورقلة.
- خيرة الداوي، و ربيعة بن زيد. (2013). الحوكمة في البنوك الإسلامية. الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 5). الجزائر: جامعة ورقلة.

- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة . (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- عبد القادر عيادي. (2014). جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وإنعكاساتها على كفاءة السوق المالية"، رسالة دكتوراه. الجزائر: جامعة الشلف.
- عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي. (2013). تحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصينية والمؤسسات الجزائرية كبعد للإدماج في حوكمة الشركات. الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (الصفحات 4-5). الجزائر: جامعة ورقلة.
- عطية العربي، محمد الخطيب نمر، و شريفة جعيدي . (2013). الحوكمة في المؤسسات المصرفية. الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (الصفحات 3-4). الجزائر: جامعة ورقلة.
- فريد خميلي ، و عبد الكريم شوكال. (2009). الحوكمة والفساد الإدارية والمالي. الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات (صفحة 162). الجزائر: جامعة عنابة.
- كمال بوعظم ، و عبد السلام زايدي . (2009). حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات المالية". الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات (صفحة 44). الجزائر: جامعة عنابة.
- ليلي ريمة هيدوب، و بهية زعيم. (2013). التكامل بين مهنة التدقيق و آليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والإداري في ظل المعايير المراجعة الدولية. الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (الصفحات -). جامعة ورقلة.
- محفوظ جبار، عديلة مريمت ، و سامية عمر عبده. (2009). أخلاقيات الأعمال والأسواق المالية الكفوة: بعض التطبيقات على السوق المالية الجزائرية. الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات (صفحة 36). الجزائر: جامعة عنابة.
- محمد براق، و ياقوت موساوي. (2013). المسؤولية الاجتماعية في إطار حوكمة الشركات. الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 9). الجزائر: جامعة ورقلة.
- محمد زرقون، و جميلة العمري. (2013). أهمية الحوكمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 9). الجزائر: جامعة ورقلة.
- محمد زرقون، و زينب شطبية. (2013). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات. الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 4). الجزائر: جامعة ورقلة.

ناريمان بن عبد الرحمن، و صارة بن الشيخ. (2013). واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية. *الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 4). الجزائر: جامعة الجزائر.

نشرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين. (2003). مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمحاسبين يقترح تغييرات على قواعد الأخلاقيات ذات الأثر على المحاسبين حول العالم. *مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين* (17)، 18.

نشرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين. (بلا تاريخ). الإتحاد الدولي للمحاسبين يعيد عرض الإرشاد الخاص بالاستقلالية. *مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين* (118)، 28.

نوال بن عمارة. (2010). طرق الإفصاح و القياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية". *الملتقى الدولي الأول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية* (صفحة 3). الجزائر: جامعة الوادي.

نوال بن عمارة. (2013). تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية. *الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 9). الجزائر: جامعة ورقلة.

وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . (2009). *ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر*. الجزائر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية.

وليام توماس، و إمرسون هنكي. (1997). *المراجعة بين النظرية و التطبيق* (المجلد جزء 1). القاهرة، مصر: دار المريخ للنشر.

يحيوي، إ. (2013). *تطبيق مبادئ الحوكمة لتحسين جودة التقارير المالية. الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة*. (p. 9) الجزائر: جامعة ورقلة.

Argandona, A. (2003). Fostering Values in Organizations. *Journal of Business Ethics*, 45(1), 15-28.

Driver, C., & Grahame , T. (2002). Corporate Governance and Democracy: The Stakeholder Debate Revisited. *Journal of Management & Governance*, 6(2), 33-111.

Fortin, H. (2007). *Lessons Learned in Accounting and Financial Transparency Reforms: A Regional Perspective*. worldbank. Récupéré sur World Bank: www.worldbank.org/crecer

Hoffman, W. M., & Moore, J. (1982). "What is Business Ethics? A Reply to Peter Drucker. *Journal of Business Ethics*, 293–300.

Murthy, K. B. (2007). Business Ethics and Corporate Responsibility – A New Perspective. *Paper presented at WORKSHOP ON ISO 26000 Guidance on Social Responsibility and the implications for Developing Countries*, (p. 18). New Delhi.

- Ramakrishnan, R. (2007). Inter-relationship between Business Ethics and Corporate Governance. *International Seminar At The Institute of Management*. NIRMA University. Récupéré sur <http://ssrn.com/abstract=1751>
- Sacconi, L. (2004). , " CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) AS A MODEL OF EXTENDED CORPORATE GOVERNANCE. AN EXPLANATION BASED ON THE ECONOMIC THEORIES OF SOCIAL CONTRACT, REPUTATION AND RECIPROCAL CONFORMISM",. *Liuc Papers*(142), p. 38.
- World Bank. (2018, 01 16). World Development Indicators. Récupéré sur <http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?sourc>
- World Economic Forum. (s.d.). The Global Competitiveness Report. Consulté le 01 14, 2018, sur <https://www.weforum.org/reports>